ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصاد الوطني

قويسم عامر براهيمي آمال
جامعة الجلفة

ملخـــــص:

بتطور الاقتصاد العالمي وما نتج عنه من إحتدام المنافسة للسيطرة على أكبر عدد من الأسواق، سارعت الدول في البحث عن السياسات التي تضفي الحماية على إقتصاداتها، لتبرز في هذا الشأن القفزة الكبيرة التي أحدثتها بما سمي فيما بعد بدول نمور آسيا والتي إعتمدت بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الشاملة في كل بلد منها، و يرجع إختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة لتحقيق تنمية إقتصادية لما لهذه المؤسسات من قدرة على خلق مناصب الشغل، ولتكلفة إنشائها المنخفضة نسبيا، وقدرتها على الإنتشار في جميع الجهات وبالتالي الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وعلى غرار باقي الدول كان للجزائر نصيب من هذا الحراك الإقتصادي العالمي، حيث عملت على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إنفتاحها الإقتصادي الذي تعيشه، وهو موضوع بحثنا والذي تطرقنا فيه إلى توضيح الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل محيطها الخارجي، وذلك من خلال محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطويرها وترقيتها لأجل مساهمتها في الإقتصاد الوطني.

وفي الأخير يمكن القول أنه ما توصل إليه بحثنا لا يغطي كل جوانب الموضوع التي تتطلب دراسات معمقة نتمنى أن يكون بحثنا تمهيدا لدراسات وأبحاث أخرى في المستقبل.

مقدمة :

كثيرا ما نسمع عن مصطلح "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، والذي يبدو بسيطا في الوهلة الأولى إلا أن تمييزه يظهر صعوبة في ذلك، بالرغم من انتشاره الواسع في مختلف العالم فهو ما زال لا يعبر حقيقةً عن وضعية هذه المؤسسات فالغموض وعدم الرؤية مازالا قائمين في تحديد معنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضم عددا هائلا من المؤسسات مختلفة الأحجام والأشكال وتختلف كذلك في طرق تسييرها، وذلك مما يجعل إعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وضع الحدود الفاصلة بينها و بين باقي المؤسسات الأخرى من الصعوبة بمكان، لعدم وجود إتفاق مسبق حول تعريف موحد يحضى بقبول الباحثين و المهتمين بشؤون تنميتها و ترقيتها، لقد سمح التعريف المقدم من طرف المفوضية الأوروبية في سنة 1996، من مسح البس نتيجة عدم اتساق التعاريف السابقة وتعددها، والذي يضم ثلاثة معاير قائمة، وهي عدد العمال، ورقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة، ومبدأ الإستقلالية، حيث تم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف دول الإتحاد الأوروبي كالتالي:

المؤسسات المتوسطة: وهي المؤسسة التي توظف أقل من 250 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون أور، والميزانية لا تفوق 27 مليون أور، بالإضافة يجب أن تستوفي المؤسسة موصفات الإستقلالية (تملك 75 % من رأس المال و الأصوات).

- المؤسسات الصغيرة: هي التي توظف أقل من 50 عامل وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 7 مليون أورو وميزانية سنوية أقل من 5 مليون أورو، مع إستيفاء مواصفات الإستقلالية.
- المؤسسات المصغرة: وهي المؤسسات التي توظف أقل من 10 عمال.

الجدول التالي يلخص التعريف المعمل به في الإتحاد الأوربي.

جدول رقم(01):تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

نوع المؤسسة	الحد الأقصى لعدد الموظفين	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغـــرة	09	-	-
الصغـــيرة	49	07 مليون أورو	05 مليون أورو
المتوسطـــة	249	40 مليون أورو	27 مليون أورو

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كانت أول محاولة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة و تنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و قد عرفتها على أنها "كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل و تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج"[2].

و تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة حسب المادة 4 من القانون 02/17 بمؤسسة:

- إنتاج السلع و/أو الخدمات:
- تشغل من واحد إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز كمجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الإستقلالية.[3]

من خلال الجدول رقم (02) نبين المعايير الكمية المعتمدة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم (02): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموعة الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
المؤسسات الصغيرة جدا	01	09	-	40	-	20
المؤسسات الصغيرة	10	49	-	200 مليون	-	-
المؤسسات المتوسطة	50	250	400 مليون	4 ملايير	200 مليون دج	1 مليار دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديد.

واقع ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

من خلال دراسة إحصائية وتحليلية للمعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ستسمح لنا بملاحظة تطورات هذا القطاع وتقيم مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التطور الإقتصادي الذي تشهده الجزائر، جعلها تضاعف جهودها من أجل ترقية مؤسساتها سيما المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة، حيث حظيت هذه الأخيرة باهتمام السلطات من خلال إصدار القوانين والمراسيم وخلق الأجهزة والبحث عن التجارب الدولية الممكن تجسيدها، كل هذا أدى إلى زيادة معتبرة في ديمغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصاد الوطني

وفي هذا الإطار نقدم نظرة عامة حول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إبتداءً من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2016 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03):تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين 2001-2016.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2016
عدد المؤسسات	245348	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526	570838	1014075

المصدر: معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتبن من خلال معطيات الجدول أعلاه إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث بلغ 245348 مؤسسة سنة 2001 ليتضاعف من بعدها حتى يصل في حدود السداسي الأول من سنة 2016 إلى 1014075 مؤسسة، هذا التطور الكبير راجع إلى سياسة الدولة خاصة ما بعد سنة 2009 إلى ضخ أموال كبيرة من أجل إنشاء مؤسسات جديدة تحت إشراف ومتابعة أجهزة الدعم المستحدثة والتي تم التطرق إليها في المبحث السابق.

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحسب الحجم:

مع نهاية السداسي الأول من سنة 2016 بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة جدا (المصغرة) ما يقارب 97 % من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبلغت نسبة المؤسسات الصغيرة 2.7 %، وبالنسبة للمؤسسات المتوسطة فلم تتجاوز نسبة 0.31 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

جدول رقم(04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب الحجم.

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات
مؤسسة صغيرة جدا (مصغرة)عدد العمال لا يتجاوز 10 عمال	983.653
مؤسسة صغيرة (عدد العمال من 10 إلى 49 عاملا)	27.380
مؤسسة متوسطة عدد العمال مابين 50 و 249 عاملا	3.042
المجموع	1.014.075

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم.

1. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحسب الجهات:

إستغلال للمعلومات الصادرة عن وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار تم اعداد الجدول التالي الذي يوضح توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بحسب جهات الوطن: شمال، هضاب و جنوب.

الجدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات.

الجهات	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2016	نسبة التمركز %
الشمال	401.231	69
هضاب العليا	126.051	22
الجنوب	50.104	9
المجموع	577.386	100

الشكل رقم(01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب جهات الوطن.

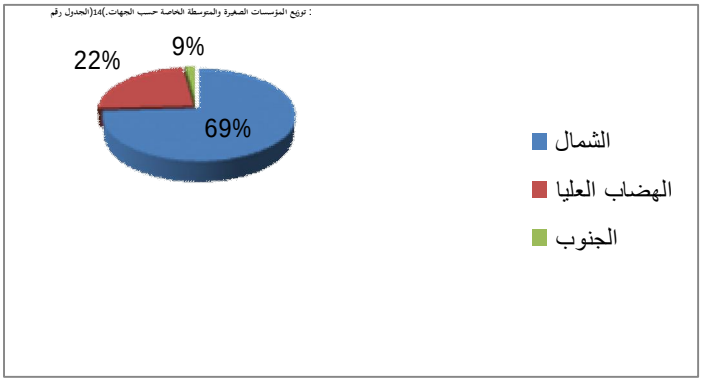

المصدر: اعتماداً على معطيات الجدول السابق.

من الشكل السابق يتبين جليا تفاوت نسب إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في جهات الوطن حيث أن حوالي 69 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمركز في جهة الشمال، و22 % تتوزع في منطقة الهضاب، والنسبة المتبقية المتمثلة في 9 % في منطقة الجنوب.

إن هذا التوزيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يعكس عدم قدرتها على الإنتشار الجيد وتغطية كل جهات الوطن بنسب متقاربة، وذلك يرجع إلى عدة أسباب أهمها التوزيع الجغرافي للسكان.

1. توزيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط المهيمنة:

مما لاشك فيه أن هناك فروع نشاط تجذب اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لما لهذه الفروع من ميزة على غيرها من الفروع الأخرى. وكذلك رغبة المستثمرين في القيام باستثمارات في هذه الفروع، لما توفره لهم من فرص، وتختلف كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فرع إلى آخر وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط المهيمنة (الأشخاص المعنوية)

فروع النشاط	السداسي الأول من سنة 2015		السداسي الأول من سنة 2016		نسبة التطور
	العدد	%	العدد	%	
الفلاحة	5.318	1.02	7.094	1.23	33.40
الطاقة، المحروقات، المناجم والخدمات المرتبطة بها	2.557	0.49	3.201	0.55	25.19
أشغال البناء، الأشغال العمومية والري	165.108	31.70	169.124	29.29	2.43
الصناعة	81.348	15.62	99.275	17.19	22.04
الخدمات	266.544	51.17	298.692	51.73	12.06
المجموع الإجمالي	520.875	100	577.386	100	10.85

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمناجم..

إذا قمنا بتحليل نتائج هذا الجدول نستنتج ما يلي:

من الجدول السابق نلاحظ التمركز الكثيف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات والتي يصل عددها إلي 266.544 مؤسسة والتي تمثل نسبة 51.17 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول من سنة

2015 ووصلت إلى نسبة 51.73 % في نفس السداسي من سنة 2016 ، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والبناء والري فقد بلغ عدد المؤسسات به 165.108 في السداسي الأول من سنة 2015 لترتفع إلى 169.124 مؤسسة في نفس السداسي من سنة 2016 وبنسبة تقارب 30 %، وبالنسبة لقطاع الصناعة نجد أنها أخذت حيزا محدودا بـــ 81.348 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2015 لترتفع قليلا بـــ 99.275 في نفس السداسي من السنة الموالية، وبنسبة تقدر بـــ 17.19 %، ليأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الفلاحة بعدد 5.318 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2015 لترتفع إلى 7.094 مؤسسة في نفس السداسي من سنة 2016 وبنسبة لا تتعدى 1.23 %، وهو الأمر المؤسف فعلا بالنظر للمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال إلا أنه يعتبر غير مستغل بالشكل المطلوب وهو تحد وجب على السلطات السير فيه بتوجيه الشباب نحوه لما له من آفاق مستقبلية على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني بشكل عام.

تطور مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

1. تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

إن البيانات والأرقام الإحصائية لتطور عدد مناصب العمل المتوفرة، تبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي تعداد التوظيف، تبقى بعيدة جداً عما ينتظر منها في هذا المجال[4].

وسنتطرق إلى معيار تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على تطور حجم عمالها، حيث أن هذا المعيار يسمح بتحليل تغير حجم العمالة ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشغل.

وبالاعتماد على معطيات تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2004-2009 يمكن توضيح كل من تطور مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور عدد مناصب العمل المصرح بها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2004-2016.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	السداسي 1 من سنة 2015	السداسي 1 من سنة 2016
مناصب العمل المصرح بها	838504	1157856	1252707	1355399	1540209	1649784	22338233	2487914

المصدر: اعتمادا على تقارير وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

من الجدول السابق يُلاحظ أن مناصب العمل المصرح بها في تزايد مستمر، حيث سجل سنة 2004 حوالي 838540 منصب عمل ليصل إلى 1649784 منصب عمل خلال السداسي الأول من سنة 2009 ثم ينتقل إلى 2.487.914 منصب عمل مع نهاية السداسي الأول من سنة 2016.

2. تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

لاشك أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسي ومحوري في ترقية الناتج الداخلي الخام ونجد الكثير من الاقتصاديات تعول على هذا القطاع لمضاعفة الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال المساهمات الفعالة لهذا القطاع في خلق الثروة وتحريك المدخرات، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (08): تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال 2001-2007

2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007	
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%

قطاع عام	481.5	23.6	505.0	23.12	550.6	22.9	598.65	21.8	651	21.59	704.05	2.44	749.86	19.20
قطاع خاص	1560.2	76.4	1679.1	76.9	1884.2	77.1	2146.75	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80

المصدر: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

إن النظر في المعطيات المبينة في الجدول أعلاه، ومن خلال مقارنة بسيطة بين القطاع العام والقطاع الخاص، تؤكد صحة الفرضية الموضوعة في مقدمة البحث والتي مفادها أن القطاع الخاص أكثر مردودية من القطاع العام، وهو أكثر منه إقبالاً على الاستثمار ومساهمة في التنمية الاقتصادية، وان مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام في تناقص في حين تتزايد مساهمة القطاع الخاص.

3. تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

سنحاول توضيح وتحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة اعتمادا على الجدول الموالي:

جدول رقم (09): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2003-2007

فروع النشاط	2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	510.03	24.22	578.88	24.28	579.72	22.24	639.63	21.27	704.19	20.67
البناء و الأشغال ع	410	19.47	458.67	19.24	505.42	19.93	610.07	20.28	732.71	21.51
النقل و المواصلات	412.43	19.58	503.87	21.14	597.78	22.93	765.23	25.44	830.07	24.36
خدمات المؤسسات	44.15	2.10	50.69	2.13	57.23	2.20	62.36	2.07	71.71	2.10
الفندقة و الإطعام	59.35	2.82	62.64	2.63	69.62	2.67	74.85	2.49	80.75	2.37
الصناعة الغذائية	115.38	5.48	119.24	5.00	126.48	4.85	134.9	4.49	152.13	4.47
صناعة الجلد	2.46	0.12	2.68	0.11	2.72	0.10	2.55	0.08	2.38	0.07
التجارة	552.17	26.22	607.05	25.47	668.13	25.63	717.96	23.87	833	24.45
المجموع	2105.97	100	2383.72	100	2607.1	100	3007.55	100	3406.94	100

من النظرة الأولية للجدول أعلاه نلاحظ الزيادة التي يحققها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث سجلت سنة 2007 قيمة مضافة تقدر بـــــــ 3046.94 مليار دينار جزائري. والتدقيق في مساهمة مختلف فروع النشاط تبين أن فرع التجارة يساهم بأكبر نسبة حوالي 24.45%، ثم يليه فرع النقل و المواصلات بنسبة 24.36%، ثم الزراعة بـــــــ 20.67%.

والملاحظ من خلال الجدول أن فرع النقل يساهم بنسبة أكبر من فرع الأشغال العمومية في القيمة المضافة بـــ 24.36% مساهمة فرع النقل والمواصلات و 21.51% مساهمة فرع الإشغال العمومية رغم أنه يضم حوالي 9,01 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين يضم فرع الأشغال العمومية أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 34.1%، وكذلك بالنسبة لفرع التجارة فهو يحقق قيمة مضافة بـــ 24,45% أكبر من مساهمة فرع الأشغال العمومية. وهو ما يؤكد عدم وجود علاقة بين كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع معين ومدى مسا همته في خلق القيمة المضافة.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية:

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في عملية التصدير:

رغم أن قيمة الصادرات خارج المحروقات في تزايد مستمر حيث سجلت 585 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2009، إلا أن هذه نسبتها مازالت ضئيلة إلى حد الآن إذ تمثل فقط 2.82% من إجمالي الصادرات الوطنية.

ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصاد الوطني

الجدول رقم (10): تطور قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

	2005		2006		2007		2008		2009
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
الصادرات	907	16,13	1066	17,53	1332	24,95	1893	42,11	585

المصدر: اعتماداً على معطيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية.

من الجدول السابق نلاحظ جلياً أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير تسجل ارتفاعا إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المرغوب فيه من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات الوطنية. وعموما فان نسب الزيادة في قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنبئ بالتوجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي الأسواق الخارجية وانفتاحها على الاقتصاد العالمي.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في عملية الاستيراد:

سنحاول تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد على ضوء الجدول الموالي :

جدول رقم (11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد.

	2005		2006		2007		2008		2009
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
الواردات	20044	3,9	21005	4,8	27439	30,6	39156	42,7	19704

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على المركز الوطني للمعلومات الإحصائية.

من الجدول السابق نلاحظ الزيادة المستمرة في قيمة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 39156 مليون دولار أمريكي سنة 2008، بزيادة قدرها 19112 مليار دولار أمريكي عن تلك القيمة المسجلة سنة 2005. وتتمثل أهم الواردات من :

- وسائل التجهيز حيث أن قيمتها لسنة 2007 كانت 13196 مليار دولار أمريكي.
- الوسائل الخاصة بالإنتاجية حيث أن قيمتها لسنة 2007 بلغت 11832 مليار دولار أمريكي.
- الوسائل الغذائية حيث أن قيمتها لسنة 2007 بلغت 7716 مليار دولار أمريكي.
- وسائل الاستهلاك غير الغذائية حيث أن قيمتها لسنة 2007 بلغت 6412 مليار دولار أمريكي.

آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على ضوء ما سبق، ارتأينا أن ندرج في هذا السياق، بعض الآفاق المستقبلية لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا من خلال مايلي:

أ. تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعد التمويل الميسر عاملا مهما لزيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين إنتاجيتها والرفع من قدراتها التنافسية، ولقد اتخذت الجزائر إجراءات مهمة لتنمية وتحسين محيط الخدمات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من أن تمويل وتقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسد جزءً مهماً من الاحتياجات التمويلية فان تأثيرها على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإتاحة المجال له للانتقال إلى الأنشطة العالية القيمة هو تأثير شديد الحدودية، كما أن تأثيرها على مسار نمو هذه المؤسسات يتسم بالمحدودية أيضاً، حيث تحاول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الترقي في سلم المنافسة من خلال تحديث آلاتها ومعداتها والحصول على وسائل إنتاج أكثر تطورا مما يعني

الحاجة المتزايدة للتمويل، و في ما يلي سنحاول عرض بعض الأدوات التمويلية التي تتناسب مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- رأس المال المخاطر: قامت الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية، في محاولة منها لتعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، بتشجيع رأس المال المخاطر، ويعني رأس المال المخاطر توفير رأس مال يشارك في الملكية لتأسيس للمؤسسة وتطويرها، ويتم تجميع رأس المال المخاطر عادة من المستثمرين في شكل صندوق يستخدم لتمويل الاستثمارات في القطاع الخاص من خلال المشاركة في الملكية (تكون عادة من 20% إلى 40% في ملكية رأس المال)، ويتم تقديم هذه الخدمة من طرف شركات رأس المال المخاطر، البنوك والممولين الأفراد، ولتفعيل هذه الأداة في الجزائر نقترح :

- تشجيع تأسيس شركات في مجال رأس المال المخاطر والعمل على مؤسسات و مستثمري رأس المال المخاطر.
- خلق صناديق وبرامج لرأس المال المخاطر تدار بشكل محترف بتمويل من الحكومة والجهات المانحة ومؤسسات التمويل.
- قديم المساعدات القانونية والتحفيز لشركات رأس المال المخاطر لتحسين المهارات والفنية والقانونية.

ب. التأجير التمويل:

يعد التأجير التمويلي وسيلة مبتكرة لتمكين المؤسسات من الحصول على رأس مال متوسط الأجل، والتأجير التمويلي هو عبارة عن عقد يسمح بموجبه للمؤسسة باستخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر، والذي يحتفظ بملكية الأصل، ولان شركة التأجير التمويلي تحتفظ بملكية الأصل فان دفعات التأجير تعتبر تكاليف استغلال أكثر منها تكاليف تمويل. وبذلك فان التأجير التمويلي يقدم بديل جذاب في الاقتصاديات التي تعاني من نقص فيرأس المال. مثل الوطني. ورغم وجود قانون للتأجير التمويلي ووجود عدد من الشركات العامة في هذا المجال، إلا انه مازال محدود، ويمكن توسيع نطاق هذه الأداة من خلال:

- تقديم الحوافز لشركات التأجير التمويلي التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستأجر معداتها بنظام التأجير التمويني.
- تعزيز الوعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمزايا التأجير التمويلي.
- توسيع نطاق خدمات شركات التأجير التمويلي القائمة من خلال التعاون مع بر وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات الوسيطة التي يمكن أن المؤسسات .

ت. البورصات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قد ترغب الجهات التي توفر رأس المال من خلال المشاركة في الملكية تصفية استثماراتها كي تعيد استثمارها في مجموعة جديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القابلة للنمو، وفي هذه الحالة يمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها في البورصة أو من خلال طرحها المبدئي على المستثمرين. وقد قامة العديد من الدول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بتصميم بورصات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونوصي بضرورة دراسة التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجالات مماثلة للتعرف على إمكانية تطبيقها في الجزائر، ومن ثم إصدار تشريعات جديدة لتقديم هذه الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث. دراسة تطبيق بعض أساليب التمويل الإسلامي:

يمكن دراسة بعض أساليب التمويل الإسلامي التي يمكن الاستفادة منها في تطوير و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هناك شريحة كبيرة من المستثمرين يأخذون في الحسبان تعليمات الشريعة الإسلامية التي تحرم جملة وتفصيل التعامل بالربا، وبالتالي وجب توفير تمويل غير ربوي لهذه الشريحة، ونذكر منها:

- المرابحة.
- المشاركة.
- السلم.

تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية للدخول إلى القطاع الرسمي.

لاشك أن القطاع غير الرسمي يشكل عائقا خطيراً على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمي ويحرم الاقتصاد الوطني من الاستفادة القصوى منها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وبصفة عامة، فإن القطاع غير الرسمي يشكل خطورة على القطاعات الرسمية من خلال :

- الترويج للسلع والبضائع بعضها مهرب، وبعضها الأخر من منتجات غالباً ما تضر بالمستهلك ولا تتفق مع مواصفات النوعية.
- القطاع غير الرسمي يؤثر بطريق مباشرة على ربحية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيراً عن السلع المعر المنتجات الشرعية.
- في ظل الصعوبات التسويقية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، فان هذه الممارسات من القطاع غير الرسمي قد تهدد بغلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الرسمية.
- خطر انتقال ممارسات القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

ومن هنا يجب التأكيد على لن ممارسات القطاع غير الرسمي لا يمكن غض البصر عنها لان نتائجها السلبية تؤدي إلى إغلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية، والتي لم تعد تحتمل المنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب، والسلع المقلدة ومجهولة المصادر من جانب أخر، وهو ما يؤثر بالطبع بالسلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بشكل رسمي وتلتزم بكل مسؤوليتها تجاه الدولة.

ومن منطق اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كيان مستقل بحد ذاته وإنما هو جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة، لذلك فانه على الرغم من وجود تصادم بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية، إلا أنه يمكن أن يكون هناك نوع من العلاقات المتبادلة بين القطاعين تتمثل غي تحركات اليد العاملة والتنقلات بين القطاعين والضغط على الأجور، أيضاً قد يكون هناك تحركات للمنتجات، فقد يعتمد القطاع غير الرسمي على القطاع الرسمي في الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة، كما قد يستفيد القطاع الرسمي من بعض منتجات القطاع غير الرسمي كمدخلات، كأن تعتمد بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي على القطاع غير الرسمي في الحصول على سلع وخدمات رخيصة بالمقارنة بالحصول عليها من القطاع الرسمي. لذلك فانه عندما تتعقب السلطات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية لإجبارها على استكمال كافة إجراءات التسجيل وعلى الانضمام إلى المجتمع الضريبي ، فأنه يتوقع إلا تستطيع هذه الوحدات الصمود أمام هذه السياسات وبالتالي ستتوقف عن ممارسة نشاطها، وبذلك تفقد الدولة قدر كبير من أنشطتها الاقتصادية، لهذا تتطلب مواجهة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية ضرورة وضع حلول

غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعي جنباً الجنب مع القطاع الرسمي وبالتالي دعم القطاع الرسمي.

ويجب التأكيد على أن مساعدة القطاع غير الرسمي للدخول والاندماج في القطاع الرسمي يجب أن يحظى باهتمام جميع الجهات المعنية، وذلك من خلال:

1. تيسير الإجراءات عليه وخفض تكاليفها لمساعدته على التواجد من خلال كيان شرعي .
2. تشجيع الانضمام إلى القطاع الرسمي من خلال إعطاء مزايا لكل من يستجيب الدخول في القطاع الرسمي.
3. مراعاة أن هذا القطاع من الهشاشة للدرجة لا يحتمل فرض نظم التعاملات الرسمية معه مرة واحدة، خاصة عدم اعتياده على التعامل مع الجهات الرسمية من ناحية ولعدم قدرته على تحمل أية أعباء مالية أو ضريبية أو تنظيمية أو إدارية، ولهذا فالواقع يتطلب منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترات مرحلية، وإخضاعه تدريجيا و عبر مراحل للدخول في القطاع الرسمي بالصورة التي تمكنه من إشهار أنشطته.

إنشاء وتوسيع التجمعات الصناعية وحاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر الشبكات والتجمعات الجغرافية للمؤسسات سمة ذات أهمية خاصة من سمات اقتصاد المعرفة. وبالرغم من تحسن قدرات الاتصال. فإن هناك اتجاه متزايد بين المؤسسات للتواجد معاً في أماكن مشتركة باعتبارها طريقة فعالة لاقتسام المعرفة، ومن أمثلة ذلك بنجالور في الهند، ووادي السيليكون في الولايات المتحدة الأمريكية وفرانكفورت للبنوك والتمويل، حيث تنجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المواقع التي توجد بها مؤسسات أخرى لتستفيد من الوفورات الخارجية مثل الأسواق وانتشار المعرفة، وعناصر الإنتاج والمهارات والموردين والقدرات الابتكارية، وتشير إلى أن سعي المؤسسات للاستفادة من أنشطة الابتكار وكذلك من مراكز المعرفة مثل الجامعات ومؤسسات البحث أصبحت بشكل متزايد محفزات قوية لتكوين التجمعات.

والتجمع هو بمثابة تكتل من المؤسسات التي تعمل في مجالات متقاربة، ويمكن أن يحتوي التجمع على عدد صغير أو كبير من المؤسسات، وكذلك على مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة بنسب مختلفة. وهناك أنواع كثيرة من التجمعات كالمناطق الصناعية ومناطق التصدير... الخ.

من جهة أخرى يجب التوسع في إنشاء حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5]، وهي عبارة عن مجمع توفره الدولة، ويتم تجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه مع وجود إدارة الخدمة تلك المؤسسات. ومن خلال هذه الحاضنة تتم مساعدة المؤسسة إلى أن تخرج من الحاضنة بعد أن تكتسب الخبرة ويكتب لها النجاح، وتستطيع الانتقال إلى مكان خاص بها. وتتمثل أهم أهداف الحاضنة في ما يلي:

- العمل على نشر ثقافة العمل الحر وتنمية قدرات الشباب والحرفين على إدارة مؤسساتهم والتغلب على المصاعب التي تعترضها.
- تسهيل عملية بدء المشروعات وتنمية شبكات دعم متكاملة لها.
- المساهمة في إنشاء قاعدة معلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قيام الحاضنة بدور وكالة نموذجية للتشغيل – بما تمتلكه من قاعدة بيانات – عن طريق تسجيل طالبي العمل وتخصصاتهم.

آفاق أخرى لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصاد الوطني

لا شك أن العولمة الإقتصادية يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل والمساهمة في التصدير، فالتيار الإقتصادي الجديد جعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة.

لذا فالتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة، فرغم مرور أكثر من عشرية من الإنفتاح الاقتصادي، إلا أن موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يزال في طور التأسيس.

وعليه لابد أن نتطلع إلى أفاق واسعة تجعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني، حيث تلعب الدور المحوري في تعزيز طاقات الاستثمار طني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتجلى هذه الأفاق في:

- نشر وتفعيل ثقافة المؤسسة.
- ترقية وتطوير التكوين في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل الموارد البشرية، وتنمية المعرفة التقنية التسييرية وإشارة الخبرة.
- تكثيف إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز الدراسات والدعم.
- ترقية وتطوير جهاز الأعلام الاقتصادي.
- ترقية وتطوير بورصة المناولة والشراكة.
- ترقية وتثمين التعاون الدولي والشراكة.
- إدراج الاهتمامات البيئية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة:

عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات خاصةً تلك المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، في محاولة منها التأقلم والتفاعل مع التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا البحث والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنفتاح الإقتصادي، فقد بينا صحة الفرضيات الموضوعة إلى حد بعيد، إذ ظهر من خلال الدراسة أن للانفتاح الإقتصادي آثارا سلبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب تجنبها والحيلولة دون أن تكون عائقا أمام تطورها، كما أن له آثارا إيجابية والتي يجب استغلالها الاستغلال الأمثل، حيث يمكن لنا تلخيص عديد النتائج على النحو التالي:

- هناك جهود جبارة ومستمرة تبذل ممن طرف الدولة من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القيام بتنفيذ العديد من البرامج والسياسات.
- زيادة المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوربي في ظل اتفاق الشراكة.
- تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعيدة كل عن البعد استعمال اليد العاملة الكثيفة في الإنتاج.
- هناك فروع نشاط تساهم بنسب كبيرة من القيمة المضافة لكن لا تستقطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود عدالة في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى ضوء ماسبق سنحاول تقديم بعض الإقتراحات نوجزها فيمايلي:

أولا: فيما يخص الحكومة

- ♣ العمل على تبسيط كافة الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ♣ لابد من إجراء مسح على مستوى القطاعات الاقتصادية (من خلال هيئات متخصصة) وذلك لتحديد وتبين فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ♣ العمل على حصر فروع النشاط التي تساهم بنسب كبيرة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام باستثمارات في هذه الفروع والتي يأتي على رأسها قطاع الفلاحة
- ♣ العمل على حصر كل فروع النشاط التي تملك فيها الجزائر ميزة نسبية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام باستثمارات في هذه الفروع.
- ♣ إنشاء بنك للبيانات فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ♣ العمل مع كل الجهات المختصة من اجل تحقيق توزيع شامل وعادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل التراب الوطني، وذلك بتوسيع الامتيازات الجبائية لتشجيع المستثمرين على ولوج المناطق التي تشهد نقصا كبيرا في المؤسسات بها.
- ♣ تخفيض الرسوم الجمركية على المواد التي تستعملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تستخدم في منتوجات موجهة إلى التصدير.
- ♣ حل المشاكل الضريبية المختلفة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تخفيض معدلات الضرائب.
- ♣ التركيز على تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل خاص العنقودية منها وذلك بواسطة المتخصصين للوصول بها إلى مستويات تنافسية عالمية.
- ♣ إنشاء سوق إلكتروني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي سيمكنها من دعم قدراتها التسويقية والبحث عن الصناعات الكبيرة التي تستخدم منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ♣ البحث ودراسة التجارب والخبرات الدولية في هذا المجال التي يمكن إعادة تجسيدها. ومحاولة الاستفادة منها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ♣ تطوير الحضائر التكنولوجية واعادة بعثها فعليا على غرار الحضيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله التي تبقى المؤسسات المحضونة بها لا تتعدى 30 مؤسسة وهو رقم بعيد كل البعد عن المنتظر منها، بالإضافة إلى وضع باقي الحضائر الجهوية حيز الخدمة.

ثانياً: في ما يخص البنوك

- ♣ يجب أن تخصص جزء من مواردها لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة.
- ♣ تغير النظرة التجارية البحة وتبني نظرة تنموية في معاملاتها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: في ما يخص المشروعات الكبيرة

- ♣ تشجيع المؤسسات الكبيرة علي خلق علاقات تعاقدية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون بمثابة صناعات مغذية لها.
- ♣ إنشاء شركات رأس المال المخاطر مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: في ما يخص الجامعات ومراكز البحث

- ♣ يجب أن ترتبط هذه المؤسسات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم العون الفني والتقني لها.

- ♣ التأكيد على تنمية التكنولوجيا القابلة للتطبيق والاستخدام بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامساً: في ما يخص المستثمرين

- ♣ تنظيم بحوث السوق المجمعة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.
- ♣ حث المنظمات غير الحكومية على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء نجاحها على المستوى العالمي.
- ♣ حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام القيمة الهندسية وذلك لتخفيض تكاليفها وتعزيز قدراتها التنافسية.

وفي الأخير يمكن القول أن ما تطرقنا إليه لا يغطي كل جوانب البحث العلمي التي تتطلب دراسات معمقة نتمنى أن يكون بحثنا تمهيدا لدراسات وأبحاث أخرى في المستقبل.

المصادر والمراجع :

1 عبد الكريم عبيدات، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، سنة 2002 ، ص 44.

2. Idéal activité engineering développement de la PME en Algérie، séminaire national sur la PME en Algérie، Avril 1983، p 43

3 . معيار الإستقلالية حسب القانون 02/17 هو أن يكون رأسمال المؤسسة غير مملوك من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بنسبة 25 % فما أكثر، فهنا لا ينطبق عليها مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب هذا القانون.

4 جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى التخفيف من حدة البطالة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2007، ص 129

5. لقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بموجب المرسوم التنفيذي رفع 04 - 91 الصادر في 24 مارس 2004 ، وهي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري – EPIC - تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال توجد مقرها في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله